الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

نوسا دوا، إندونيسيا

20 – 24 آذار/مارس 2022

إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته
من أجل تعزيز السلام الدائم

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء [*] *من قبل الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي*

(نوسا دوا، 24 آذار/مارس 2022)

إن الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى الأركان والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من آفة الحرب،

وإذ تشير أيضاً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك، العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغيرها من الاتفاقات لحقوق الإنسان، وتؤكد على أهمية أن تنفذها بالكامل جميع الدول الأعضاء الأطراف في هذه الاتفاقات من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين،

وكذلك، إذ تشير إلى التزام المجتمع الدولي المتمثل في منع نشوب النزاعات، وتحقيق السلام المستدام المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة للعام 2030، بشكل خاص الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة حول إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وتعزيز المجتمعات السلمية، والشاملة خاصة،

وإذ تدرك قرارات مجلس الأمن رقم 1325 المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 بشأن النساء، والسلام، والأمن؛ والقرار رقم 1612 المؤرخ 26 تموز/يوليو 2005 بشأن الأطفال، والنزاع المسلح؛ والقرار رقم 1820 المؤرخ 19 حزيران/يونيو 2008 بشأن العنف الجنسي في النزاع، والقرار رقم 2250 المؤرخ 9

[*] أعرب وفد الهند عن تحفظاته على الفقرتين 5 و13 من الديباجة والفقرة 17 من المنطوق

كانون الأول/ديسمبر 2015 بشأن الشباب، والسلام، والأمن، والقرارات اللاحقة، التي تتصدى للتأثير المفرط للنزاع العنيف، والحرب على النساء، والأطفال، وكذلك، الحاجة إلى نهج متمحور حول الناجي / الضحية في جميع التدخلات، والتي تسلط الضوء على الدور الأساسي الذي ينبغي أن يؤديه النساء، والشباب، والأطفال في منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والذي بالفعل يقومون به،

وإذ تستذكر قرارات الاتحاد البرلماني الدولي *تعزيز المصالحة الدولية، والمساعدة في تحقيق الاستقرار في مناطق النزاع، وتقديم المساعدة في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ110 للاتحاد البرلماني الدولي، نيسان/أبريل 2004)، *والحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ138 للاتحاد البرلماني الدولي، آذار/مارس 2018)، *والاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن إزاء التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي، أيار/مايو 2021)،

وإذ تستذكر أيضاً إعلان رؤساء البرلمانات الوطنية بعنوان *الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي على أعتاب الألفية الثالثة*، (الذي اعتُمد في 01 أيلول/سبتمبر 2000)، وإعلان سانت بطرسبرغ *تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق* (صادقت عليه الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2017)، وإعلان بلغراد *تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي* (الذي صادقت عليه الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2019)،

وإذ تدرك واقع أن تقريباً كل النزاعات المسلحة تنشب اليوم ضمن البلدان؛ وتم تسجيل 56 نزاعاً قائماً على مستوى الدولة في العالم في العام 2020، الرقم الذي يمثل الرقم الأكبر للنزاعات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ وأنه غالباً ما تم تدويل أغلبية هذه النزاعات،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً استخدام الأساليب التكتيكية دون عتبة الحرب، مثل الهجمات الإلكترونية، وحرب المعلومات، والتجارة القسرية، واستهداف البنية التحتية الحيوية، التي تضر المجتمعات على المستويات السياسية، والاجتماعية–الاقتصادية لتحقيق مكاسب استراتيجية،

وإذ تدرك أن السلام ليس مرادفاً لغياب النزاع العنيف الذي ما من مجتمع محصن منه؛ وأن الأسباب الجذرية للنزاع مزيج من أوجه عدم المساواة، والتخلف الإنمائي، والشكاوى، وإساءات الفهم التي لم تحل بعد،

وطال أمدها ضمن المجتمعات، وكذلك، قدرة المجتمع على العنف المنظم؛ وأنه متى ينشب النزاع المسلح تتكبد المجتمعات تكاليف هائلة،

وإذ تقر بأن النزاعات التي تمت تسويتها تميل إلى إعادة النشوب، وترد عمليات سلام قائمة أقل من النزاعات،

وإذ تقر أيضاً بطبيعة مسائل السلم والأمن المعقدة ومتعددة الأبعاد التي تحتاج إلى المعالجة عبر اتباع نهج شامل، وتشدد على الدور الرئيسي للبرلمانات والبرلمانيين في عملية السلام المتواصلة برمتها، تماشياً مع هيكلية السلم، والأمن للأمم المتحدة،

وإذ تقر كذلك بأهمية الامتثال لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، لا سيما المبادئ الأساسية للقانون الدولي بما فيها السيادة، والاستقلال، والسلامة الإقليمية للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تصاعد المخاطر المستقبلية للنزاع نتيجة لتغير المناخ والجوائح مثلاً، وتعيد التأكيد أن لا تنمية من دون سلام، ولا سلام من دون تنمية، ولا يمكن تحقيق أياً من ذلك من دون تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ تعترف، أنه في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية، ترد حاجة إلى التعزيز الفعال للسلام، ومنع نشوب النزاع من أكثر من جهة فاعلة، ومنظمة، وتعتبر مساهمات النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، وغيرها من الفئات التي تم إغفالها تقليدياً أساسية في هذا الصدد، وإذ تشدد على أنه لا يمكن تحقيق الحلول الفعالة والمستدامة للنزاعات إلا عبر المفاوضات، المستندة إلى روح العدالة، والتسوية، والتوفيق المتبادل، *وإذ تعترف أيضاً* بأنه إذ إن العالم يواصل مواجهته لأزمات إنسانية، يمكن للأمن البشري، كنموذج بديل للتعاون الإنمائي، أن يفيد للتصدي للتحديات العالمية متعددة الأبعاد، والمعقدة،

وإذ تسلم كذلك بالدور الفريد للبرلمانات الوطنية، والبرلمانيين في الدبلوماسية البرلمانية باعتباره أداة أساسية من أجل تعزيز الحوار البرلماني الدولي المفيد مع الاستفادة من مهامهم التشريعية، والرقابية، والمالية لتحديد تخصص الموارد لمجالات التنمية التي تعتبر أولويات وطنية؛ والحاجة إلى سير عمل فعال ومتواصل للبرلمانات قبل نشوب النزاعات، وخلالها، وبعدها؛ ودور البرلمانات في منع نشوب النزاع،

وإذ تشدد على قدرة البرلمانات الوطنية والبرلمانيين في تنبيه الحكومات من خلال الطعن في استخدام الحكومات لسلطاتها الاستثنائية لشن حرب، الأمر الذي يمنح البرلمانات دوراً رئيسياً لتأديته في أوقات السلام، وفي منع نشوب النزاع في كل من بلدانها، وعلى المستوى الدولي،

وإذ تعترف بالدور الفريد للاتحاد البرلماني الدولي باعتباره النظير البرلماني للأمم المتحدة، ومنبراً للحوار والتعاون بشأن مسائل السلم والأمن الدوليين؛ ولا سيما، دوره في توفير الدعم للبرلمانات، والبرلمانيين في التصدي لتهديدات السلام على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية، وفي تبادل الدروس المستفادة بين برلماناته الأعضاء، وتمكين التبادلات الحية، والمتسمة بالاحترام المتبادل بين البرلمانات الأعضاء من مختلف الوفود سعياً إلى التوصل إلى حلول،

وإذ تدرك استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لفترة 2022 – 2026، لا سيما أهدافها لـ"بناء برلمانات فعالة وممكنة"؛ و"تعزيز البرلمانات الشاملة والممثلة"؛ و"تحفيز العمل البرلماني الجماعي"،

وإذ تعترف بأن التشريعات الشاملة، والتمثيلية، والمتاحة، والمسؤولة، والفعالة، ذات الاستقلال الذاتي، والقدرة على العمل، يمكن أن تعزز القدرة على التكيف مع النزاعات، والسلام المستدام في حال يُعبّر عن الشكاوى، والاختلافات، وبدائل الحلول ويتخذ قرار بشأنها في مناقشات عامة سلمية، وشفافة، وتتسم بالاحترام في البرلمان وخارجه،

كما تعترف بمختلف الوسائل، والإجراءات التي تمتلكها البرلمانات من أجل الحوار بين مختلف الجهات المعنية الوطنية، بما فيها الإجراءات للعمل بأسلوب ثنائي الحزبية من خلال إنشاء لجان تحقيق، وتنظيم جلسات استماع مع ممثلي الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً والمهمشة،

وإذ تعيد التأكيد على محورية التمثيل البرلماني في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والعنف، بما فيها أوجه التفاوت، والتهميش، وانعدام سيادة القانون، والظلم، والاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية، والتمييز، من بين أمور أخرى،

وإذ تعترف بالدور التشريعي الفريد للبرلمانات في تعزيز الشفافية، وكذلك، قدرتها على إجراء الضوابط والموازين،

وإذ يساورها القلق إزاء الخطر الذي يشكله الفساد على نزاهة المؤسسات، والمهام التشريعية، وتأثيره السلبي على قدرة البرلمانات للمساهمة بشكل فعال في السلام، والحوكمة،

وإذ تعترف بدور البرلمانات في الرقابة على أمن الدولة، ووكالات السلامة العامة، وأجهزة الاستخبارات، والقطاع التشريعي، والنفقات العسكرية، خاصة في ضمان أن تعمل بمسؤولية، وشفافية، مع احترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان لتلبية الاحتياجات الأمنية لجميع الفئات السكانية، بمن فيهم النساء، والأطفال، وأعضاء الفئات المهمشة،

وإذ تعيد التأكيد على أهمية البرلمانات في التصدي لأي استخدام تعسفي أو تخريبي للجهات الفاعلة في مجال الاستخبارات والأمن الداخليين، ومكافحة الفساد،

وإذ تقر بالدور الرئيسي للبرلمانات في تعزيز منع نشوب نزاع عبر التركيز على نزع السلاح، والقضايا الاجتماعية–الاقتصادية، والنفسية–الاجتماعية، والمناخية، والبيئية، وفي الحالات ما بعد النزاع في الحيلولة دون العودة إلى أعمال العنف الواسعة النطاق، بما فيها من خلال سن اتفاقات السلام، والإشراف على تنفيذها، ورصدها، مع ورود التمويل الملائم الذي يستثمر في مجال الصحة النفسية–الاجتماعية، والعدالة الانتقالية، وإعادة الإدماج، والإصلاحات المؤسسية،

وإذ تشدد على أنه ترد الحاجة إلى المزيد من الالتزام المنتظم للبرلمانات للنهوض ببرامج *النساء، والسلام، والأمن، والشباب، والسلم، والأمن*، وللتخفيف من أثر النزاعات المسلحة على الأطفال،

وإذ تقر بأنه من المطلوب مستويات أعلى من الموارد المالية من أجل دعم تنفيذ الالتزامات لمنع نشوب النزاع، واستدامة السلام،

وإذ تدعو البرلمانات إلى تعزيز الأطر التشريعية، والقانونية، ومناقشة السياسات، والآليات المختلفة الضرورية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، والتطرف، وإزالة مصادرها، وتشدد على دور البرلمانات في تعزيز قيم التسامح، والتعايش السلمي في المجتمع،

1. *تحث* الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات السلام على الاعتراف بالمؤسسات والجهات الفاعلة الوطنية أو المحلية وبرلماناتها، والتعاون معها، في صياغة وتصميم وتنفيذ العمليات الانتقالية، والمشاركة في أنشطة تركز على ترسيخ جهود السلام، واستدامتها عبر الملكية، والقيادة الوطنيتين أو المحليتين؛
2. *وتدعو* البرلمانات والبرلمانيين إلى مضاعفة جهودهم للسلام وحل الخلافات من دون اللجوء إلى العنف قبل نشوب النزاع، وخلاله، وبعده؛ وتدعو أيضاً البرلمانات إلى تعزيز الآليات الوطنية القائمة، ومن لم

يقم بذلك بعد، تدعوهم إلى إنشاء هذه الآليات، حيث يمكن للمواطنين، ولا سيما النساء، أن يسجلوا شكواهم، وتتم مساءلة المرتكبين، وتُمنح العدالة للضحايا؛

3. *وتشجع* البرلمانات، في جهودها المبذولة سعياً إلى تحقيق النهج لعمليات السلام، وإعادة صياغته من أجل سلام عادل ومستدام، على التشارك بانتظام مع القطاع التنفيذي، وهيئات الرقابة المستقلة، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات الدينية، ومجموعات النساء، ومنظمات المجتمع المحلي، وبناة السلام، والأوساط الأكاديمية، والإعلام، والقطاع الخاص، والهيئات الإقليمية والدولية في بلدانهم الخاصة، ودولياً؛

4. *وتدعو* البرلمانات إلى تخصيص الوقت والموارد لتحديد وإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار البرلماني استناداً إلى جنسهم، وعمرهم، وأصلهم الجغرافي، وفئة الهوية الاجتماعية (مثل الإثنية، والدين، والعرق)، ومركز المواطنة؛ والتوصل إلى حلول لتلك المسائل؛

5. *كما تدعو* البرلمانات إلى البحث في الآليات وأساليب العمل، والاستثمار فيها، مثل نهج الأمن البشري، من أجل العمل المتواصل والمنهجي مع المواطنين، والسكان، وتلك التي تراعي احتياجات مختلف شرائح السكان وأطرهم وحقائقها، لتنفيذها عبر الوسائل التقليدية والجديدة المتراوحة بين الإجراءات العملية أو التدخلات لأعضاء البرلمانات، والاستشارات والعمل عبر الإنترنت مع المجموعات المتأثرة بالنزاع؛

6. *وتدعو أيضاً* البرلمانيين إلى البحث في آليات آمنة تتمحور حول الناجي / الضحية، قد تمكّن أولئك الأكثر إغفالاً، وغير الممثلين تمثيلاً ملائماً للمطالبة بحقوقهم، والتعبير عن الشكاوى، والشواغل، والتطلعات الخاصة بهم، ومواصلة السعي نحو السبل لتمثيلهم الكامل والفعال في البرلمان؛

7. *وتحث* البرلمانات، وأعضائها، والأحزاب السياسية على تشكيل شراكات للتصدي لخطاب الكراهية، والتضليل، وعكس مسارهما، بما في ذلك عبر الإنترنت، والتشجيع على مشاركة، وتمثيل سياسيين يتسمان بالمزيد من التنوع والشمول؛ وتحث أيضاً البرلمانات على استعراض أو إصلاح التشريعات، والسياسات، والممارسات التي تعمل على التحريض على العنف و/أو الكراهية القائمة على العرق، والإثنية، والجندر، والدين؛

8. *وتشجع بشدة على* بذل المزيد من الجهود لضمان مشاركة النساء المتساوية في البرلمانات، وعلى جميع مستويات صنع القرار، وفي هذا الصدد، للإقرار بالدور الأساسي للدعم من الحلفاء الرجال، مع حث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مشاركة منهجية من البرلمانات في تنفيذ برامج *النساء، والسلام، والأمن، والشباب، والسلم، والأمن*؛

9. *وتدعو* البرلمانات *إلى* تعزيز الأطر والآليات القانونية لمكافحة الفساد، والتصدي له عبر تدابير مؤسسية، ووضع مدونات لقواعد السلوك تلزم البرلمانات الأعضاء على المستوى الفردي؛
10. *وتقر* بالدور المتزايد للحيز الإلكتروني للسياسة، والسلم الدوليين، وإن الأمن الإلكتروني يمثل تحديات عالمية متزايدة، كما تؤكد على أنه في الحيز الإلكتروني، ينطبق القانون الدولي، مما يعني أنه ينبغي حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترامها، وأنه ينبغي أن تبقى الإنترنت حرة، ومفتوحة، وقابلة للتشغيل المتبادل، وموثوقة، وحيزاً آمناً للجميع؛
11. *وتعترف* بأن احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وحمايتها، وتعزيزها أساسية لمنع نشوب النزاع العنيف، وضمان السلم، والأمن؛
12. *وتحث* البرلمانات على تعزيز الشفافية والمساءلة في تخصيص الموارد المالية، والموازنات، والسياسات، والممارسات، والتعيينات ضمن القطاعين العسكري، والأمني عبر إنشاء أجهزة رقابة، وكذلك، لتشجيع جهود نزع السلاح للحد من الأسلحة، والألغام، والذخائر غير المنفجرة، وتدميرها، ولدعم إنشاء برامج لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الدمج؛
13. *وتشجع بقوة* أعضاء البرلمانات لضمان تمويل شامل لبناء السلام من خلال الحد من العزل بين مختلف القروض مما يتيح استخدام أموال المساعدة الإنمائية الرسمية لأنشطة بناء السلام؛
14. *وتشجع* أعضاء البرلمانات على طرح الأسئلة حول "القيمة مقابل المال" للقطاعات الأمنية، بما فيها الإنفاق العسكري؛
15. *وتحث* البرلمانات على ضمان أن آليات الرقابة، وأنظمة اللجنة مشكلة، ومفوضة، ومزودة بالموارد الكافية، ومجهزة لتناول مسألة الأمن على أساس شامل، ومشترك بين القطاعات، بما في ذلك من خلال وجهة نظر التنمية البشرية، والبيئة؛ وتزويد المواطنين بالمعلومات المطلوبة للمساهمة بشكل بناء في العمليات التي تستخدم لإنتاج التشريع المرتبط بإضفاء الطابع الديمقراطي، والتنمية البشرية، على الصعيدين المحلي، والخارجي؛
16. *وتدعو* البرلمانات إلى الاستثمار في عملية متعددة الأبعاد بما فيها الأطر لحماية ومساعدة الفئات الضعيفة، والآليات السياسية، والمؤسسات لمنع نشوب النزاع وإدارته عبر الوسائل السلمية، وإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة المنصفة في الحياة الاجتماعية – الاقتصادية، وتحقيق الرفاه النفسي-الاجتماعي للشعوب، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، وفي المجتمعات المحلية لبناء السلام، ومنع تكرار دوامة العنف في المستقبل، بما فيها عبر آليات مماثلة مثل منتديات العدالة الانتقالية، والحقيقة، والتحقيقات، والملاحقة الجنائية؛

17. *كما تدعو* البرلمانات إلى طلب معلومات عن كيفية تصدي السلطة التنفيذية للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، وكيف يمكن للإجراءات المرتبطة بالمناخ تعزيز بناء السلام؛

18. *وتشجع على* التعاون البرلماني الدولي لإلهام الطموح الجماعي، وتعزيز التعلم من الأقران، وزيادة مشاركة الممارسة الجيدة بين البرلمانيين بشأن مسارات السلام المستدام، والتنمية البشرية الملائمة محلياً؛

19. *وتعيد التأكيد* على أن البرلمانات، والبرلمانيين، بصفتهم مؤسسات، وجهات فاعلة للحوار السلمي، والتشريع، والرقابة، يؤدون أدواراً فريدة، ولديهم قدرات فريدة لتوفير استجابات مصوغة خصيصاً للنزاع، وتقر بسلطتهم لدعوة الجهات الفاعلة المعنية كي تجتمع من أجل أن تشارك في عمليات السلام الوطنية؛

20. *وتفوّض* الاتحاد البرلماني الدولي بوضع قائمة بالأدوات للبرلمانات، والبرلمانيين للمشاركة في الحوار، والتشريع، والرقابة، ومنع نشوب النزاعات سعياً إلى تحقيق السلام، وعرض النتائج في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

144th IPU Assembly

Nusa Dua, Indonesia
20-24 March 2022

Rethinking and reframing the approach to peace processes with a view to fostering lasting peace

Resolution adopted by consensus[*] by the 144th IPU Assembly
(Nusa Dua, 24 March 2022)

The 144th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling the tenets and principles enshrined in the Charter of the United Nations to save succeeding generations from the scourge of war,

Recalling also the Universal Declaration of Human Rights, as well as the International Covenants on Human Rights and other human rights agreements, and affirming the importance for all member States parties to these agreements to implement them fully in order to promote international peace and security,

Recalling further the international community's commitment to preventing conflict and achieving sustainable peace contained in the United Nations 2030 Agenda for Sustainable Development, in particular Sustainable Development Goal 16 on providing access to justice and promoting peaceful and inclusive societies,

Mindful of Security Council resolutions 1325 of 31 October 2000 on women, peace and security; 1612 of 26 July 2005 on children and armed conflict; 1820 of 19 June 2008 on sexual violence in conflict; and 2250 of 9 December 2015 on youth, peace and security; and their successor resolutions that address the inordinate impact of conflict and war on women and children, as well as the need for a survivor/victim-centred approach in all interventions, and highlight the crucial role that women, youth and children should and already do play in conflict prevention and peace building,

Recalling the IPU resolutions *Promoting international reconciliation, helping to bring stability to regions of conflict, and assisting with post-conflict reconstruction* (adopted at the 110th IPU Assembly, April 2004), *The role of parliament in respecting the principle of non-intervention in the internal affairs of States* (adopted at the 136th IPU Assembly, April 2017), *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development* (adopted at the 138th IPU Assembly, March 2018), and *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences* (adopted at the 142nd IPU Assembly, May 2021),

Recalling also the Declaration of Presiding Officers of National Parliaments entitled *The parliamentary vision for international cooperation at the dawn of the third millennium* (adopted on 1 September 2000), the St. Petersburg Declaration *Promoting cultural pluralism and peace through interfaith and inter-ethnic dialogue* (endorsed by the 137th IPU Assembly, October 2017), and the Belgrade Declaration *Strengthening international law: Parliamentary roles and mechanisms, and the contribution of regional cooperation* (endorsed by the 141st IPU Assembly, October 2019),

[*] The delegation of India expressed reservations on preambular paragraphs 5 and 13, and operative paragraph 17.

Mindful of the fact that nearly all armed conflicts today take place within countries; that 56 armed state-based conflicts in the world were recorded in 2020 which represented the highest number of conflicts in the post-Second World War period; and that the majority of these conflicts were internationalized,

Mindful also of the use of tactics below the threshold of war, such as cyberattacks, information warfare, coercive trade and the targeting of critical infrastructure, that harm societies politically and socio-economically for strategic gain,

Cognizant that peace is not synonymous with the absence of violent conflict, to which no society is immune; that the root causes of conflict are a combination of inequalities, underdevelopment, grievances, and unresolved and protracted misunderstandings within societies as well as a society's capacity for organized violence; and that once armed conflict begins the costs to societies are enormous,

Recognizing that resolved conflicts have a tendency to recur and that there are fewer ongoing peace processes than there are conflicts,

Recognizing also the current complex and multidimensional nature of peace and security issues that need to be addressed through a holistic approach, and stressing the key role of parliaments and parliamentarians in the whole peace continuum process, in line with the peace and security architecture of the United Nations,

Recognizing further the importance of adherence to the Charter of the United Nations, particularly the fundamental principles of international law, including the sovereignty, independence and territorial integrity of States, and non-intervention in the internal affairs of States,

Deeply concerned that future risks of conflict arising from current and ongoing global issues are expected to escalate, for example, as a consequence of climate change and pandemics, reaffirming that there is no development without peace, no peace without development, and that neither is possible without the promotion and protection of human rights,

Recognizing, in the light of current and future challenges, that the active promotion of peace and conflict prevention by more actors and organizations is needed, and that contributions of women, youth, indigenous peoples, local communities and other groups that have traditionally been left furthest behind are essential in this regard, and stressing that effective and sustainable solutions to conflicts can only be achieved through negotiations, based on a spirit of justice, compromise and mutual accommodation,

Recognizing also that, as the world continues to face humanitarian crises, human security, as an alternative paradigm for development cooperation, could be instrumental to address multidimensional and complex global challenges,

Recognizing further the unique role of national parliaments and parliamentarians in using parliamentary diplomacy as a vital tool in promoting meaningful inter-parliamentary dialogue and mediation while using their legislation, oversight and financial functions to determine the fair allocation and efficient use of resources to areas of development considered national priorities; the need for effective and uninterrupted functioning of parliaments before, during and after conflicts; and parliaments' role in conflict prevention,

Stressing the capacity of national parliaments and parliamentarians to call governments to order by challenging the use of governments' emergency powers to wage war which gives parliaments a key role to play in times of peace and in conflict prevention both in their own countries and internationally,

Acknowledging the IPU's unique role as the parliamentary counterpart to the United Nations and as a forum for dialogue and cooperation on matters of international peace and security; and, in particular, its role in providing support to parliaments and parliamentarians in addressing threats to peace at the local, national, regional and international levels, and in sharing lessons learned among its Member Parliaments and enabling vivid, mutually respectful exchanges among members of parliaments of different delegations in seeking solutions,

Mindful of the IPU 2022–2026 Strategy, particularly its objectives to “build effective and empowered parliaments”; “promote inclusive and representative parliaments”; and “catalyse collective parliamentary action”,

Recognizing that inclusive, representative, accessible, accountable and effective legislatures with the autonomy and capacity to act can foster conflict resilience and sustainable peace if grievances, differences and solution alternatives are articulated and decided upon in peaceful, transparent and respectful public debates in and outside of parliament,

Recognizing also the various tools and measures that parliaments have for dialogue between different national stakeholders, including measures to work in a bi-partisan fashion by establishing commissions of inquiry and to arrange hearings with representatives of underrepresented or marginalized groups,

Reaffirming the centrality of parliamentary representation in addressing the root causes of conflict and violence, including inequalities, exclusion, the lack of rule of law, injustice, illegal exploitation of natural resources and discrimination, among others,

Recognizing the unique legislative role of parliaments in promoting transparency, as well as their ability to perform checks and balances,

Concerned about the risk that corruption presents to the integrity of legislative institutions and functions, and about its negative effect on the capacity of parliaments to effectively contribute to peace and governance,

Recognizing parliaments’ role in the oversight of state security, public safety agencies, intelligence structures, the legislative sector and military expenditures, in particular in ensuring that they operate accountably, transparently and with respect for the rule of law and human rights to meet the security needs of all parts of the population, including women, children and members of vulnerable groups,

Reaffirming the centrality of parliament in countering any abusive and subversive use of internal intelligence and security actors, and fighting corruption,

Acknowledging the essential role of parliaments in promoting conflict prevention through a focus on disarmament, socioeconomic, psychosocial, climate and ecological issues, and in post-conflict situations in preventing a relapse to large-scale violence, including through enacting, overseeing and monitoring the implementation of agreed peace agreements accompanied by adequate funding, investing in psychosocial health, basic healthcare service, transitional justice, reintegration, and institutional reforms,

Emphasizing that more systematic engagement of parliaments is needed to advance and implement the *Women, Peace and Security* and *Youth, Peace and Security* agendas and to alleviate the impact of armed conflicts on children,

Recognizing that higher levels of financial resources are required in order to support the implementation of commitments to prevent conflict and sustain peace,

Calling upon parliaments to strengthen legislative and legal frameworks and discuss the various policies and mechanisms necessary to combat the phenomenon of terrorism and extremism and dry up its sources, and emphasizing parliaments’ role in promoting the values of tolerance and peaceful coexistence in society,

1. *Urges* actors engaged in peace processes to acknowledge and collaborate with national or local institutions and actors and their respective parliaments, in the articulation, design and implementation of transitional processes, and to participate in activities focused on anchoring and sustaining peace efforts through national or local ownership and leadership;

2. *Calls upon* parliaments and parliamentarians to intensify their efforts for peace and the non-violent resolution of differences before, during and after conflict; and also calls upon parliaments to strengthen existing national mechanisms, and upon those who are yet to do so, to establish these mechanisms in which citizens, especially women, can register their grievances, perpetrators are held accountable, and victims are accorded justice;

3. *Encourages* parliaments, in their efforts to pursue and reframe the approach to peace processes for a just and lasting peace, to systematically partner with the executive, independent oversight bodies, civil society organizations, faith-based movements, women's groups, community organizations, peace builders, academia, media, the private sector, and regional and international bodies, in their own countries and internationally;

4. *Calls upon* parliaments to allocate time and resources to the identification and eradication of barriers that limit the participation of citizens in parliamentary decision-making based on their gender, age, geography, social identity group (such as ethnicity, religion and race), and citizenship status, and to seek solutions to such issues;

5. *Also calls upon* parliaments to explore and invest in mechanisms and modalities, such as the human security approach, for continuous and systematic engagement with citizens and residents, and that are sensitive to the needs and realities of different population segments and contexts to be implemented through conventional and new means ranging from MPs' practical actions or interventions to consultations and online engagement with conflict-affected groups;

6. *Further calls upon* parliamentarians to explore safe and survivor/victim-centred mechanisms that would enable those left furthest behind and without adequate representation to invoke their rights, express their grievances, concerns and aspirations, and to pursue meaningful ways for their full and effective representation in parliament;

7. *Urges* parliaments, their members and political parties to form partnerships to address and reverse hate speech and disinformation, including those online, and to encourage more diverse and inclusive political participation and representation; and also urges parliaments to review or reform legislation, policies, and practices that perpetuate incitement to violence and/or hatred that is based on race, ethnicity, gender and religion;

8. *Strongly encourages* further efforts at ensuring women's equal participation in parliaments and at all levels of decision-making, and, in that regard, at acknowledging the critical role of support by male allies, while urging UN Member States to ensure a systematic engagement of parliaments in the implementation of the *Women, Peace and Security* and *Youth, Peace and Security* agendas;

9. *Calls upon* parliaments to strengthen legal frameworks and mechanisms to prevent and address corruption through institutional measures and to develop codes of conduct committing members of parliament at the individual level;

10. *Acknowledges* the increasing role of cyberspace for international politics and peace, and that cybersecurity presents increasing global challenges, and also affirms that in cyberspace, international law applies, that human rights and fundamental freedoms must be protected and respected, and that the internet must remain a free, open, interoperable, reliable and secure space for all;

11. *Recognizes* that respecting, protecting and promoting human rights and fundamental freedoms is essential to preventing violent conflict and ensuring peace and security;

12. *Urges* parliaments to promote transparency and accountability in the allocation of financial resources, budgets, policies, practices, and appointments within the military and security sectors through the establishment of oversight bodies, as well as to encourage disarmament efforts to restrict and destroy weapons, mines and unexploded ordnance, and to support the creation of disarmament, demobilization and reintegration programmes;

13. *Strongly encourages* members of parliaments to ensure comprehensive funding for peacebuilding by reducing silos between different loans allowing Official Development Assistance funds to be used for peacebuilding activities;

14. *Encourages* members of parliaments to raise questions about the “value for money” of security sectors, including military spending;

15. *Urges* parliaments to ensure that their oversight mechanisms and committee systems are structured, mandated, adequately resourced and equipped to consider security on a holistic, cross-sectoral basis, including from the point of view of human development and ecology; and to provide citizens with the information needed to contribute constructively to the processes used to produce legislation relating to democratization and human development, both at home and abroad;

16. *Calls upon* parliaments to invest in a multidimensional process including frameworks to protect and assist vulnerable groups, political mechanisms, and institutions to prevent and manage conflict through peaceful means, and to institutionalize equitable participation in political socio-economic life, the psychosocial well-being of people, basic healthcare services and in communities to build peace and prevent the recurrence of future cycles of violence, including through mechanisms that enable dealing with the past, such as transitional justice forums, truth and reconciliation investigations, and criminal prosecutions;

17. *Also calls upon* parliaments to request information on how the executive branch is addressing climate-related security risks and how climate-related measures can promote peacebuilding;

18. *Encourages* inter-parliamentary cooperation to inspire collective ambition, enhance peer-to-peer learning, and to increase sharing of good practices among parliamentarians on locally relevant pathways to sustainable peace and human development;

19. *Reiterates* that parliaments and parliamentarians, as institutions and actors for peaceful dialogue, legislation and oversight, have unique roles and capacities to provide tailor-made responses to conflict, and acknowledges their power to invite and convene concerned actors to take part in national peace processes;

20. *Tasks* the IPU to develop an inventory of tools for parliaments and parliamentarians for engaging in dialogue, legislation, oversight and prevention in the pursuit of peace and to present the outcome at the 147th IPU Assembly.